نشرة صندوق النقد الدولي

بائع في القاهرة: ينبغي أن ينظر الاقتصاديون إلى توزيع الدخل في البلدان، وليس فقط النمو الكلي وحسب، طبقا لتصريح مدير عام الصندوق (الصورة: AFP/Khaled Desouk)

مستجدات الشرق الأوسط

أحداث الشرق الأوسط تبرز ضرورة النظر إلى الصورة الأكبر

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
٨ إبريل ٢٠١١

- مدير عام الصندوق يركز على أهمية إتاحة الفرصة الاقتصادية للجميع
- أزمة الغذاء والوقود تعقد آثار الأحداث في بعض بلدان الشرق الأوسط
- زيادة التكامل في شمال إفريقيا يمكن أن يولِّد نموا وفرص عمل

السيد دومينيك ستراوس-كان، مدير عام الصندوق، يقول في تصريح للصحفيين بأن أحداث الشرق الأوسط أبرزت ضرورة النظر إلى أبعد من التدابير التقليدية عند تقييم اقتصادات البلدان الأعضاء.

في حديث للسيد ستراوس-كان مع صحفيين من الشرق الأوسط في السادس من إبريل الجاري قبل اجتماعات الربيع التي يعقدها الصندوق بالاشترك مع البنك الدولي، قال المدير العام إن المؤشرات الاقتصادية الكلية المعتادة، كالنمو والتضخم وعجز المالية العامة وغيرها من المقاييس، ليست كافية لإجراء تقييم صحيح لمدى سلامة اقتصادات البلدان.

وأضاف المدير العام أن أداء بلدان مثل مصر وتونس كان جيدا نسبيا في السنوات الأخيرة على مستوى الاقتصاد الكلي. لكن قوة النمو الكلي حجبت وراءها مشكلة كبيرة تتعلق بعدم المساواة داخل هذه الاقتصادات. ولما كان عدم المساواة من شأنه أن يفضي إلى اضطرابات ــ مما يمكن أن يؤدي بدوره إلى مشكلات في الاقتصاد الكلي ــ فإن الصندوق كان ينبغي أن يوجه اهتماما أكبر إلى توزيع الدخل، وليس فقط إلى النتائج الكلية.

وقال أيضا: "علينا مراعاة أن ما يمكن أن يخل باستقرار النمو ليس فقط وضع البنوك والتضخم وفقاعة أسعار الأصول وعجز المالية العامة وعجز الحساب الجاري، وإنما أيضا ما يتعلق بالأثر التوزيعي."

وأضاف السيد ستراوس-كان أن الصندوق سوف يبدأ في إدخال قدر أكبر من البيانات عن البطالة وعدم المساواة في تحليلاته الاقتصادية عن طريق العمل مع مؤسسات أخرى متخصصة في هذه المجالات، مثل البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني.

أسعار الغذاء والوقود

أشار السيد ستراوس-كان إلى وجود مظاهر عدم مساواة بين البلدان أيضا، وليس فقط داخلها.

وفي هذا الصدد قال سيادته إن الشرق الأوسط يتضرر حاليا من أزمة الغذاء والوقود كما يعاني تحت وطأة الآثار الاقتصادية للاضطرابات في المنطقة، مشيرا إلى أن أسعار الغذاء تقترب من مستويات عام ٢٠٠٨. وبينما ستستفيد البلدان المصدرة للنفط بتصاعد أسعاره، فسوف يتسبب ذلك في إلحاق ضرر بالبلدان المستوردة. فمن الممكن أن يكلف ارتفاع أسعار النفط والغذاء الحكومات في البلدان المستوردة للنفط حوالي ٣% من إجمالي الناتج المحلي.

ولا يزال الأثر الاقتصادي الكامل للاضطرابات الإقليمية غير مؤكد بعد. وقد أشار المدير العام إلى الانخفاض الكبير الذي شهده الربع الأول من العام في قطاع السياحة ــ وهي صناعة تعتمد عليها تونس ومصر اعتمادا كبيرا ــ قائلا إن آثاره تتبين بشكل متزايد وإنه ليس من الواضح كم سيستغرق الأمر حتى يعود القطاع إلى الانتعاش.

التكامل الإقليمي

وردا على سؤال طرحه الصحفيون عن حاجة الشرق الأوسط إلى التكامل، أجاب السيد ستراوس-كان بأن زيادة التكامل تبشر بتعزيز النمو وتوظيف العمالة، وخاصة في المغرب العربي، إذا استطاعت البلدان تجاوز خلافاتها التاريخية. وقال: "إن زيادة التعاون بين تونس والجزائر والمغرب يمكن أن يعود على كل منها بنفع كبير"، مضيفا أن "المنافع كبيرة للغاية حتى أنه، بصراحة، لا يوجد مجال للاختيار."

وأضاف: الجزائر من كبرى البلدان المصدرة للنفط، ويمكن أن تضطلع بدور محوري. ومن المتوقع أن تنجح الجزائر في تجاوز ما تمر به المنطقة من مصاعب، مستفيدة من ارتفاع أسعار النفط والغاز ومن مركز احتياطياتها القوي. ويمكن أن يكون لخططها المتعلقة بتطوير البنية التحتية أثر إيجابي ليس فقط عليها وإنما أيضا على المنطقة ككل.

كذلك قال المدير العام: "الجزائر هي أكبر بلدان المنطقة من حيث المساحة، كما أنها البلد المركزي من حيث الموقع الجغرافي [في شمال إفريقيا]، وذلك فإن الصلات التي يمكن أن تنشأ ستعود بالنفع على المنطقة بأسرها."

وسوف ينشر الصندوق في ٢٧ إبريل الجاري تحديثا كاملا للتقرير الذي يصدره مرتين سنويا عن *آفاق الاقتصاد الإقليمي* في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

وكان السيد مسعود أحمد، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، قد صرح في شهر فبراير الماضي بعد اندلاع الاضطرابات في تونس ومصر بأن الحكومات ينبغي أن تركز بدرجة أكبر على النمو الشامل لجميع المواطنين وأن توجه المساعدات بدقة أكبر إلى الأسر الفقيرة.

وصرح السيد أحمد في مقابلة أجريت معه مؤخرا بأن الأحداث لا بد أن تترك أثرا سلبيا على الاقتصاد في الأجل القصير، لكنها في المدى الأطول يمكن أن تصل بمصر وتونس إلى وضع أفضل يتيح لهما الاستفادة مما لديهما من إمكانات لتحقيق مستويات معيشية أعلى وفرص عمل أكثر لكل فئات السكان.